البناء
السنة الثامنة / الجمعة / 1 تموز 2016 / العدد 2117
Eighth year / Friday / 1 July 2016 / Issue No. 2117

طربيه خلال الجمعية العمومية لجمعية المصارف: حجم التسليفات للقطاعين وصل إلى حوالى 86 مليار دولار نهاية 2015

التأمت الجمعية العمومية العادية السنوية الـ54 لجمعية مصارف لبنان، وألقى رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه كلمة، في مستهل الجلسة، لخص فيها «أهم منجزات مجلس الإدارة الحالي». ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس للعام 2015 ووافقت عليه. وبعد الاطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة 2015، أبرأت ذمة مجلس الإدارة الحالي ثم ناقشت وأقرت الموازنة التقديرية لسنة 2017.

وأشار طربيه إلى أنّ جمعية مصارف لبنان «ظلت منذ تأسيسها عام 1959 أمينة على تحقيق أهدافها، إن على صعيد خدمة وتعزيز المهنة المصرفية والدفاع عن قضاياها أو على صعيد خدمة الإقتصاد الوطني وتطويره، أو أخيراً على صعيد خدمة لبنان بلدنا الذي نعتز بانتمائنا إليه وباحتضانه لمصارفنا الأم وللعديد من المصارف العربية والأجنبية دونما أي تمييز».

وقال: «إنّ تقرير مجلس الإدارة الموزع عليكم يعرض لأداء الجمعية ونشاطها بشكل واف منذ انعقاد الجمعية العمومية الأخيرة في حزيران 2015. لذا، لن أخوض في تفاصيل محتوياته، بل سأكتفي بإيجاز أبرز التطورات التي رافقت عملنا، وما أنجزته جمعيتنا خلال السنة الأولى من ولاية مجلس إدارتنا الحالي.

في العام 2015، ظلّ الاقتصاد اللبناني على ضعفه المستمر منذ مطلع العقد الحالي بحيث تراجع معدل نموه إلى نحو 1 في المئة بسبب مجموعة تطورات، بعضها داخلي، وأبرزها استمرار الفراغ الرئاسي وتعطل عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبعضها خارجي، يتعلق بالأحداث في المنطقة العربية وبخاصة في سورية. وقد انعكست هذه التطورات سلباً على الاستثمارات الداخلية والخارجية كما على حركة الاستهلاك. بيد أنّ استمرار تحويلات العاملين في الخارج والتسليفات المصرفية، على رغم التراجع الطفيف للأولى وتباطؤ نمو الثانية، ظلتا تساهمان، كما هي الحال دائماً، في دعم الحركة الاقتصادية.

في موازاة ذلك، تراجع وضع المالية العامة في العام 2015 قياساً على العام 2014. وقد وازى العجز العام ما نسبته 7،8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وانخفض الفائض الأولي المحقق من 2،6 في المئة من الناتج في العام 2014 إلى 1،4 في المئة في العام 2015. ومن جراء ذلك، زادت المديونية العامة بحيث وصل حجم الدين العام في نهاية العام 2015 إلى 70،3 مليار دولار أميركي، ما استتبع ارتفاع نسبة الدين العام الإجمالي إلى 138 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل 134 في المئة في نهاية العام 2014.

غير أنّ الوضع النقدي في العام 2015 بقي مستقراً، مظهراً متانة لافتة رغم دقة الأوضاع العامة في البلاد. ويعود ذلك، من جهة، إلى الإمكانات الكبيرة المتوافرة لدى الجهاز المصرفي (مصرف لبنان والمصارف) وإلى الإجراءات والهندسات المالية التي اتخذها البنك المركزي، بالتعاون الوثيق مع المصارف.

وبالإضافة إلى مساهمتنا الفاعلة في الاستقرار النقدي، فقد استمرت مصارفنا في توفير التمويل للاقتصاد الوطني بحجم كاف وبكلفة متدنية قياساً على ما هو سائد في دول تتمتع بتصنيف أفضل بكثير لمخاطرها السيادية. فقد زاد حجم القروض للقطاع الخاص بما يقارب 3،3 مليارات دولار، أي بنسبة 6،5 في المئة وزاد تمويلنا للدولة بقيمة 448 مليون دولار، وأودعنا المصرف المركزي ما يوازي 7 مليارات دولار، بما قوى احتياطاته، ولا سيما بالعملات الأجنبية، وبما انعكس استقراراً في سوق القطع. هذه الزيادة في التوظيفات البالغة 10،3 مليارات دولار خلال السنة الماضية إنما تمّ تمويلها من خلال نمو ودائعنا بما يزيد عن 7 مليارات دولار وزيادة رساميلنا بما يقارب المليار دولار، مع بقاء توظيفاتنا الخارجية عند مستوى 24 مليار دولار».

ولفت إلى «أنّ حجم التسليفات للقطاعين وصل إلى ما يقارب 86 مليار دولار في نهاية العام 2015 موزعة بنسبة 44 في المئة للقطاع العام و56 في المئة للقطاع الخاص. وقد ساهم البرنامج التحفيزي الذي أطلقه مصرف لبنان في تعزيز النشاط الاقراضي، وهو شمل رزمة من السيولة للمصارف بكلفة متدنية، أفاد منها خصوصا قطاعا السكن والتكنولوجيا، إضافة إلى حوافز معطاة لتسليف اقتصاد المعرفة بضمانة من المصرف المركزي».

وأضاف: «أما على صعيد المهنة المصرفية، فقد تعاونا مع مصرف لبنان لتطبيق مندرجات اتفاقات لجنة بازل للرقابة المصرفية، عبر تحقيق إلتزام المصارف العاملة في لبنان بمستوى من الملاءة يتخطى المعدل المطلوب عالمياً، وقد بلغ 15،1 في المئة في نهاية العام 2015. وتبرر المخاطر العديدة والعالية المحيطة بنا الجهد الترسملي الإضافي الذي ارتضيناه. كما تبرر هذه المخاطر معدلات السيولة العالية التي نحتفظ بها قياساً على المعايير الدولية، مع كامل إدراكنا لانعكاس هذه السيولة العالية على معدل ربحية توظيفاتنا. لكنّ سلامة أموال مودعينا ومساهمينا تتقدم على أي اعتبار آخر، بما فيه الربحية».

وتابع: «أبعد من ذلك، غطى تعاوننا مع السلطات النقدية والرقابية جوانب مصرفية متعددة في مجال الرقابة الداخلية والمؤونات الإجمالية، بما فيها تلك العائدة إلى محفظة قروض التجزئة. وغطى كذلك التوظيفات الخارجية لمصارفنا بالإضافة إلى العمليات لحسابها الخاص في الأدوات المشتقة والمركبة. واستكمالاً للإطار النظامي للجنة بازل، يجري العمل مع السلطات النقدية والرقابية على تعزيز الإدارة الرشيدة في مصارفنا كما على تقوية السياسات والإجراءات التي من شأنها تعزيز حماية المستهلك، ولاسيما تثقيف العملاء وتوضيح حقوقهم عبر برامج للتوعية وآليات واضحة للمراجعات مع إدارات المصارف.

على الصعيد المهني أيضاً، نتابع النقاش الجدي والمعمق مع اتحاد موظفينا، وهم جزء كريم من أسرتنا المصرفية حول تجديد عقد العمل الجماعي، بعدما وافق مجلس إدارة الجمعية على إنشاء صندوق التقاعد. وينصب الجهد حالياً، بتوافق الجانبين وبشكل حصري، على آلية تطبيق النظام الأساسي للصندوق وعلى توفير الإدارة الرشيدة له ضمانا لفاعليته واستمراره، ونأمل إنجاز موضوع الصندوق وتحديد العقد في أقرب فرصة استناداً إلى التعاون الإيجابي القائم بين الطرفين».

وأوضح أنّ «المصارف تؤدي دور الوسيط بين المودعين والمقترضين. وهي تؤدي هذا الدور باحتراز كبير، من جهة، حفاظاً على المدخرات التي نحن مؤتمنون عليها، ومن جهة ثانية، حفاظا على مصلحة الطرف الآخر في المعادلة، عنينا به الأسر والمؤسسات وخزينة الدولة».

ولفت إلى «أنّ السلطات النقدية والرقابية، وهي الناظم لعملنا والمراقب له، تشهد على حسن أداء هذه الوظيفة ضمن أفضل المعايير الدولية. ودور الوساطة هذا نؤديه كذلك بين الداخل والخارج عبر المصارف العالمية المراسلة».

وقال: «لمزيد من الحرص على السمعة الإقليمية والدولية للقطاع وعلى انتظام وديمومة تعامل مصارفنا مع النظام المالي العالمي، واصل مجلس الإدارة تطبيق خطة التحرك الداخلي والخارجي التي وضعها والتي تقوم على ثلاث ركائز متزامنة ومتكاملة هي:

أولاً، حركة اتصالات محلية بسفراء الدول الكبرى والمؤثرة المعتمدين في لبنان.

وثانياً، حركة اتصالات دولية عبر زيارات مباشرة واجتماعات كثيفة مع شخصيات ذات نفوذ وتأثير في مواقع القرار داخل السلطات التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، لا سيما فرنسا وبريطانيا، كما في البنك الدولي وصندوق النقد وكبريات المصارف العالمية والمراسلة لمصارفنا.

وثالثاً، حملة إعلامية وإرشادية متمثلة خصوصاً بإصدار نشرة دورية إلكترونية متخصّصة على موقع الجمعية بهدف إبراز نشاطات القطاع المصرفي اللبناني على صعيد التزام مستجدات قواعد العمل المصرفي وبالمعايير الدولية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإصدار سلسلة أدلة حول السياسات والإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع، وبتطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأميركي (فاتكا) وبالعقوبات الدولية، وحول أخلاقيات العمل وحماية الزبائن، بالتعاون مع شركة «ديلويت» ولجنة التحقق في الجمعية».

وأعلن أنّ الجمعية «واصلت تأكيد التزامها الشأن الوطني العام، مع إبداء حرصها على تكثيف حضورها وتعزيز موقعها المرجعي كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسية في لبنان، وتعزيز مشاركتها في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية واستضافتها العديد من رؤساء البعثات الديبلوماسية المعتمدة في لبنان ومن الوفود المصرفية العربية والأجنبية، وتوزيع منشوراتها ونتائج دراساتها، وإغناء محتويات مكتبتها وموقعها على شبكة الإنترنت، ومتابعة الدورات التدريبية الكثيفة للموارد البشرية المصرفية، وتطوير برامج التدريس في المعهد العالي للدراسات المصرفية وتقويتها، بالشراكة مع جامعة القديس يوسف».

وعلى صعيد التشاور الداخلي، أكد طربيه «حرصنا كرئاسة وكمجلس إدارة، على انتظام أعمال الجمعية بحيث عقد مجلس الإدارة الحالي 14 جلسة عادية واستثنائية منذ آخر جمعية عمومية، وعلى تكثيف التشاور الدائم مع إدارات المصارف، لا سيما عبر اللجان الإثنتي عشرة التي تضم 160 عضوا من مختلف المصارف يؤدون دورا مهما ومشكورا في بلورة العديد من المواقف حيال مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعني القطاع».

وقال: «إننا نشاطر اللبنانيين عموماً وسائر الهيئات الاقتصادية خصوصاً الدعوة إلى الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية من أجل استقامة الحياة السياسية وانتظام عمل المؤسسات الدستورية، وإلى متابعة الحوار الوطني حول القضايا الجوهرية العالقة بين مختلف القوى السياسية ومكونات النسيج المجتمعي اللبناني، درءا لمزيد من الأخطار وحرصاً على السلم الأهلي والاستقرار الأمني وتفعيل أداء مؤسسات الدولة وتنشيط الحركة الإقتصادية وتزخيم النمو المتوازن والمستدام في البلاد».

وختم: «نود أن نشكر مجدداً اللبنانيين جميعاً لمشاطرتهم إيانا في إدانة واستنكار عملية التفجير التي تعرض لها أخيراً بنك لبنان والمهجر، والتي اعتبرها مجلس إدارتنا في حينه اعتداء على القطاع المصرفي بأكمله. وإننا نهيب، على هذا الصعيد بالسلطات والأجهزة القضائية والأمنية كشف الفاعلين وإحالتهم إلى العدالة».

اتفاقية تعاون بين معهد البحوث الصناعية وجمعية SMDC الاستشارية

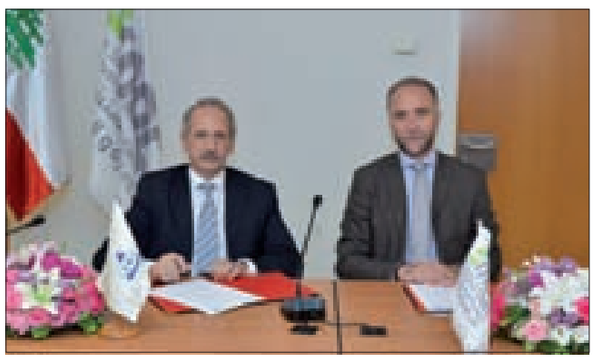

الفرن والأسعد خلال توقيع الاتفاقية

وقع المدير العام لمعهد البحوث الصناعية الدكتور بسام الفرن ورئيس جمعية مجتمع المستشارين في الإدارة والتنمية SMDC مهند الأسعد اتفاقية تعاون بين المعهد والجمعية في مجالات التدريب وتبادل المعلومات والخبرات.

وسيتم موجب الاتفاقية تبادل الدراسات العامة والتجارب في القطاعات التي هي من صلب اعمال الفريقين أو الناتجة عن إستعمال آليات وأنماط جديدة، كما تبادل الخبراء والمستشارين والعاملين في ميدان الإختبار قصد التدريب أو المشاركة في الندوات. وتنص الاتفاقية على القيام بأعمال محددة إما بصفة مشتركة أو بطلب يقدم من فريق الى الفريق الآخر وهي على سبيل المثال:

«دراسة عامة أو محددة، القيام بمهمة استشارية أو مهمة تدريب قصيرة (بضعة أيام) أو طويلة (بضعة شهور)، على أن تنظم النشاطات والدورات التدريبية في مقر المعهد. إيفاد عدد من الخبراء أو مجموعة اختبارية أو مستشارين مع وسائلها أو بدونها بناء على طلب محدد للاستعانة موقتاً أو في إطار مشروع بالجهة الأخرى، على أن يقترح المعهد الخبراء المختصين لتلبية حاجة الفريق الأول لهم كما يقدم له الخبرات والمعلومات في المواضيع العامة. تأسيس مشاركة للقيام بأعمال تتطلب من أحد الفريقين في إطار مناقصة أو عقد مبرم على المستوى الاقليمي أو الدولي ضمن الأنظمة المرعية الإجراء لكلا الطرفين».

أضاف: «يحترم الطرفان مبادىء حماية الملكية الفكرية الخاصة والحفاظ على سرية المعلومات والبيانات المتداولة بما في ذلك مبدأ عدم المنافسة. تحدد مدة صلاحية هذه الاتفاقية في ثلاث سنوات قابلة للتجديد».

نقابة أصحاب المطاعم تنفي ما يُتداول عن تهديدات أمنية قد تطال المؤسسات السياحية

نفت نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والباتيسري، في بيان، «كلّ ما يُتداول على مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك عبر الرسائل النصية والصوتية عن تهديدات أمنية قد تطال المؤسسات السياحية».

وطلبت النقابة من رواد المطاعم «الالتزام فقط بالتوجيهات الأمنية الصادرة عن الأجهزة المختصة والمسؤولة»، مؤكدة أنّ «كلّ المؤسسات السياحية تأخذ أقصى درجات الوقائية والاحترازية الممكنة».

وطلبت من وسائل الإعلام «التعاطي بجدية ومسؤولية في ما يخص هذا الأمر».

وتقدمت النقابة بأحرّ التعازي من أهالي الشهداء الذين سقطوا في بلدة القاع، متمنية «مع اقتراب عيد الفطر السعيد الأمن والسلام لجميع اللبنانيين».

وفي السياق عينه، أسف رئيس هيئة تنمية العلاقات الاقتصادية اللبنانية ـ السعودية إيلي رزق في تصريح، لـ«عدم قيام الحكومة بأي مبادرة لطمأنة السياح للمجيء إلى لبنان، خصوصاً بعد التفجيرات التي ضربت لبنان، إن كان الانفجار قرب مقر بنك لبنان والمهجر، أو العمليات الانتحارية التي استهدفت القاع».

وإذ أعلن إدانته الشديدة للأعمال الإجرامية التي استهدفت القاع، أشار إلى «أننا اليوم في بداية الموسم، ومع عيد الفطر نكون دخلنا فعلياً في موسم الصيف، ومن الضروري أن تستنفر الدولة بكلّ وزاراتها وأجهزتها المعنية لإنجاح موسم الصيف، وتشجيع الأشقاء الخليجيين لا سيما السعوديين للمجيء إلى لبنان، خصوصاً أنّ السفير السعودي في لبنان كان قد أعلن أنّ لا قرار من قبل بلاده بمنع سفر مواطنيه إلى لبنان».

وأكد أنّ «المنطقة كلها تعيش حالة من عدم الاستقرار، وأنّ لبنان على الرغم من الأعمال الإرهابية التي شهدناها خلال الفترة الماضية يبقى أكثر أمناً وأماناً، لذلك من الضروري جداً التركيز على هذا الجانب والترويج للبنان كوجهة سياحية مناسبة للأشقاء الخليجيين، الذين يعتبرون أهم سياح بالنسبة للبنان، للاستفادة من هذا الموسم بأكبر قدر ممكن»، مؤكداً أنّ «خسارة موسم آخر بعد الخسائر المتتالية منذ العام 2011، سيكون له تداعيات كبيرة على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية».

وقال: «نداؤنا للجميع بالتهدئة والحوار وعدم إطلاق العنان للتصريحات التي من شأنها إضفاء أجواء تشنجية في البلد، ونداؤنا للحكومة والوزارات المعنية باتخاذ المبادرات بالتعاون مع الأجهزة الأمنية لإعطاء الثقة للسياح، لا سيما الخليجيين الذين لديهم رغبة كبيرة واشتياقاً عارماً للمجيء إلى لبنان».

بلديات أعالي المتن الشمالي: للاستفادة من منحة الاتحاد الأوروبي لمعالجة النفايات الصلبة

عقد في بلدية بولونيا اجتماع لبلديات أعالي المتن الشمالي للبحث في أزمة النفايات.

وبسبب صعوبة تأمين أرض لإنشاء مركز لمعالجة النفايات الصلبة يخدم 14 بلدية، تم الاتفاق على تقديم طلب للاستفادة من منحة الاتحاد الأوروبي للأمور التالية:

- إعداد دراسة حول كمية ونوعية النفايات الصلبة المنتجة ضمن البلديات ال14 وتحديد الطرق المناسبة لإدارتها.
- إعداد حملة توعية موحدة لأهالي البلدات ال14 وتنفيذها للبدء بالفرز من المصدر.
- تأمين مستوعبات للنفايات القابلة لإعادة التدوير والنفايات العضوية.
- تأمين شاحنات لنقل النفايات.
- إنشاء مركزين أو ثلاث (إذا توفرت الأراضي) في بلديتين أو ثلاث (المتين، بسكنتا، ومن يرغب) لمعالجة نفايات مجموعات صغيرة من البلدات المجاورة (3–4 بلدات) كتجربة لدراسة تقبل الأهالي لهذا النوع من المشاريع ليصار على ضوءها إلى توسعة المراكز في حال نجحت التجربة.

–على البلديات أن تجتمع في مجالسها للاتفاق على المضي بهذا المشروع وتأمين المعلومات المطلوبة (التي وزعت في الاجتماع السابق) لإدراجها في إستمارة تقديم الطلب، كما على البلديات دراسة كيفية إدارة المشروع قيما بينها وإيجاد الصيغة القانونية والهيكلية الإدارية المناسبة لاعتمادها في هذا الإطار».

شورتر يتفقد محطة إنتاج الطاقة التابعة لشركة كهرباء زحلة

شورتر ونكد خلال الجولة (أحمد موسى)

تفقد السفير البريطاني في لبنان هوغو شورتر محطة إنتاج الطاقة التابعة لشركة كهرباء زحلة، في إطار جولته البقاعية، حيث كان في استقباله إلى جانب مدير عام كهرباء زحلة المهندس أسعد نكد، مدير شركة أغريكو البريطانية التي نفذت المشروع بيل كيرنز ومهندسي الشركتين.

وبعد جولة تفقد خلالها المعدات والمحطة واطلع على سير العمل، مستمعاً الى شرح مسهب عن هذا الإنجاز والتعاون الذي أفضى الى تأمين الكهرباء 2424 لمنطقة زحلة والجوار خلال فترة التقنين، أبدى شورتر سروره «بالإنجاز الذي تحقق على مستوى الكهرباء في لبنان بين شركة إنكليزية وشركة لبنانية يتمتعان بقدرة وكفاءة عالية».

ورأى في هذا «الإنجاز الذي تحقق قدرة لبنانية عالية لإيجاد الحلول لكثير من المشاكل أهمها الكهرباء».

ورحب نكد، بدوره، بالسفير البريطاني، شاكراً «زيارته المشروع الذي نفذ بالتعاون مع شركة بريطانية، أثبتت قدرتها التقنية العالية من خلال هذه المحطة التي استطاعت كهرباء زحلة من خلالها تأمين الكهرباء لأبناء المنطقة في فترات التقنين»، داعياً «الدولة إلى التعاون مع القطاع الخاص في مجال الكهرباء لحل هذه المشكلة المزمنة»، معتبراً أنّ «أفضل فرصة لقرارات اقتصادية كبيرة بهذا الحجم هي طاولة الحوار بحيث جميع الأفرقاء ممثلين».

حرب يُصدر تعميماً حول أصول إنشاء أو بيع شبكات الاتصالات

أصدر وزير الاتصالات بطرس حرب تعميماً ذكر فيه «المواطنين والشركات والمؤسسات أنّ إنشاء أو بيع أو استيراد أو تركيب أو استثمار شبكات للاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية لخدمة نقل أو سماع أو كتابة أي نوع من الأصوات أو الإشارات أو الصور أو الإتصالات الهاتفية أو نقل المعلومات أو الإنترنت أو غيرها، بجميع الوسائل المعروفة من سلكية أو لاسلكية أو ألياف ضوئية أو فضائية يخضع لترخيص صادر حسب الأصول من وزارة الاتصالات».

وأفاد التعميم بأنّ «إنشاء أو بيع أو استيراد أو تركيب أو استثمار شبكة أو شبكات للاتصالات من أي نوع كانت من دون ترخيص قانوني صادر عن وزارة الاتصالات هو مخالف للقانون ويعرض صاحب العلاقة ومصالحه للملاحقة القانونية».

فقيه: عمليات الصرف الجماعي والفردي في المؤسسات مرفوضة

علق نائب رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان حسن فقيه على عمليات الصرف الجماعي والفردي في العديد من المؤسسات ومنها «مؤسسات إعلامية عريقة».

وقال في بيان :»في ظلّ تشابك الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية وضخامة النزوح السوري وانفلات الاحتكار وتردي الوضع المعيشي، تقوم العديد من المؤسسات ومنها مؤسسات إعلامية عريقة بالصرف الجماعي للعشرات من العاملين فيها ويشمل ذلك مؤسسات صناعية وتجارية ومصرفية وسواها».

واعتبر «أنّ من غير المقبول إطلاقاً اللجوء إلى الصرف كأسهل طريقة لمنع انخفاض أرباح بعض المؤسسات التي كانت تستفيد من الأرباح الخيالية أثناء فترات السلم والرخاء واستقرار الوضع الاقتصادي بدلاً من تحمل الغرم كما كسبت الغنم».

وتابع: «إنّ أي صرف سواء أكان فردياً أو جماعياً في هذه الظروف مرفوض رفضاً قاطعاً من قبل الاتحاد العمالي العام، خصوصاً أنّ وزارة العمل وعلى لسان وزير العمل نفسه تستنكر هذا الصرف الذي تثبت المعطيات أنه يتم لأسباب قاهرة حيث تستمر المؤسسة من دون إعلان إفلاسها».

وأوضح «أنّ أبرز موجات الصرف اليوم تتم في مجال الصحافة والإعلام المرئي وهذه المؤسسات تدفع إلى الشارع المئات من أصحاب الأقلام أو العاملين في هذه المهنة والذين خدموا مجتمعهم بالكلمة الحرة والفكر والعقول النيرة من دون حساب».

وختم فقيه: «إنّ موقف وزير العمل المشرف باستنكاره غير كاف إذا لم يقترن باتخاذ تدابير مشددة بوضع حدّ لعمليات الصرف ومضاعفة التعويضات في حال ثبوت وجوبها والتأكد من كلّ حالة من الحالات منعاً للاستغلال العشوائي للظروف القائمة».

نقابة مقاولي الأشغال العامة: لتطبيق مرسوم التصنيف الجديد لإعادة الحيوية إلى القطاع

عقد مجلس إدارة نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية اجتماعاً برئاسة النقيب مارون الحلو وحضور الرئيس الفخري الشيخ فؤاد الخازن، استهله النقيب الحلو بكلمة استنكر فيها ما حصل في بلدة القاع البقاعية.

وناقش المجلس «آلية المناقصات وقرارات الترسية ومدى مطابقتها لقانون المحاسبة العمومية، وطرق التصنيف، وعقود العمل ومدى التزام الإدارات العامة والبلديات ومجلس الإنماء والإعمار بالقوانين النافذة على المستويات التنظيمية والمالية والإدارية والبيئية».

ورأى أنّ «تنامي الاستنساب والتفرد في اعتماد طرق التلزيم المختلفة والمتنوعة في مختلف الإدارات الرسمية والمؤسسات العامة هو أمر خطير يتطلب إعادة النظر به من قبل الحكومة واستصدار القرارات الحديثة من قبلها بما يعيد إلى المواطن الثقة بالدولة ومؤسساتها».

وطالب المجلس بتطبيق مرسوم التصنيف الجديد رقم 9333 والمعلق التطبيق واقعياً منذ تاريخ 2002/12/26 لعدم صدور القرارات التي تسمح بوضعه موضع التنفيذ والذي يُعتبر المدخل الأساسي إلى تصنيف المقاولين وتمكينهم من المشاركة في كل المناقصات والالتزامات، ولإعادة حيوية قطاع المقاولات إلى وضعها الطبيعي وانصاف المقاولين، وفتح المناقصات أمام جميع المقاولين المؤهلين دون استثناء أصحاب الكفاءات والخبرة والملاءة لتكون المناقصات عادلة وشفافة وعلنية ولكي تؤمن مبدأ المساواة بين جميع المقاولين وفقاً للقوانين المرعية الإجراء، واستعادة إحياء دور إدارة المناقصات واعتبارها المرجعية الوحيدة لتطبيق نظام المناقصات والالتزام بتنفيذه».

نشاطات اقتصادية

● سلمت جمعية الصناعيين اللبنانيين برئاسة الدكتور فادي الجميل، وبالنيابة عن جامعة الدول العربية، الأمين العام السابق لجمعية الصناعيين والمدير الإقليمي في جامعة الدول العربية رشيد بيضون، جائزة رواد العالم العربي، بعدما تعذر عليه حضور الحفل الذي أقامته منظمة العمل الدولية لتكريم رواد العمل العربي في نيسان الماضي في القاهرة.

● زار وفد من «الوكالة الفرنسية للخبرات التقنية الدولية» ضم : كاتي لورانس مدير مشروع دعم وتنمية مشروع محول من قبل الاتحاد الأوروبي، وباسم حنا نائب مدير المشروع، ميشال هوبير خبير ومستشار في قطاع صناعة وتجهيز الأخشاب، غرفة طرابلس ولبنان الشمالي، حيث التقى رئيس الغرفة توفيق دبوسي وآخرين.

● نظمت نقابة المهندسين في بيروت إفطاراً لموظفي النقابة في مطعم السلطان ابراهيم ـ بيال، في حضور رئيس اتحاد المهندسين اللبنانيين النقيب خالد شهاب واعضاء مجلس النقابة وحشد من الموظفين.

وتحدث في المناسبة مدير النقابة سيمون نصر فأشاد «بالتفاعل الجديد للموظفين مع المهندسين على مستوى المعاملات التقنية والادارية»، لافتا الى الخدمة المميزة».

وتحدث النقيب شهاب فتوجه إلى الموظفين قائلاً: «لقد شارف عدد المهندسين في النقابة على 49972 الأمر الذي يتطلب منكم مضاعفة العمل وأنتم أهل لذلك، فكونوا دوماً على قدر المسؤولية وكونوا سبباً رئيسياً في التقدم والريادة، لأنّ الريادة هي عمل تراكمي متواصل. فإياكم والروتين المستفحل في إدارات الدولة ومؤسساتها، لأنّ في ذلك هبوط إلى الدرك الأسفل، وهذا ما لا نتمناه».

الجميل يسلم بيضون جائزة رواد العمل العربي